الباب الرابع : السياحة والأمن)

الفصل الأول : تأمين السياحة ضرورة

كشفت دراسة اعدها الدكتور / محمد الشحات الجندي أستاذ الشريعة الأسلامية حول "حق السائح في الأمن والإقامة من منظور شرعي " عن كثير من الحقائق حول نظرة الاسلام الي السائح والسياحة كصناعة باتت تشكل اقتصاد بعض الدول الاسلامية بعيدا عن الاصوات السلفية التي تحرم هذه الصناعة الواعدة ، فالسائح هو شخص ينتقل من الدولة التي يحمل جنسيتها او التي يقيم فيها عادة الى دولة اخرى لمدة محددة مسبقا مقابل التزام مالي يؤديه لغرض ثقافي او صحي او رياضي او غيرها من الأغراض التي تندرج ضمن النشاط السياحي .

قد ينقاد بعض الملاحظين للنشاط السياحي ،لما يطفو على سطحه من مظاهر التسلية والفراغ ،وما يصاحبها من بعض المشاهد العابثة ،والسلوكيات الطائشة للقول بانها تخالف المبادئ والنصوص والأحكام الشرعية ،وهذا وهم وحكم على بعض المظاهر والأشكال دون التعمق في الحقائق والمضامين ،ذلك ان المنظومة الإسلامية للانشطة الحياتية ،تتاسس على الحل والإباحة ، لا الحرمة والحظر ،فالأصل في الأشياء الإباحة ،لقوله تعالى : " هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا " (البقرة الأية ٢٩) وهي قاعدة اصولية تقرر اجازة الأنشطة والتصرفات والمعاملات وسبل الإنتفاع ،وسد الحاجات وتحقيق

المصالح ، فان الله تعالى هيأ الكون بكل ما فيه من اجل ذلك ، مصداقا لقوله تعالى " :وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ، ان في ذلك لآية لقوم يذكرون " (النحل الأيتان ١٢،١٣) وتبعا لذلك فان القصد من الحركة والإنتقال في ارجاء المعمورة ، يتوخى به صالح الفرد والجماعة ،والبحث عن الحقيقة وسر الله في الخليقة ، وتعلم الدروس من حياة وتجارب الأمم في كل مكان وزمان ،امتثالا لقوله تعالى : " ولله المشرق والمغرب فاينما تولوا فتم وجه الله ،ان الله واسع عليم " (البقرة الاية ١١٥ .(

واتساقا مع هذا الفهم ،يكون النشاط السياحي ،بما ينشا عنه من التأمل في الكون ،وادراك القوانين والنواميس الالهية عبر الزمان والمكان ،والتعرف على جمال الصنع وقدرة الخلق والتكوين ،وتقصى اثار الخلق ، ومظاهر النعمة هو مطلب اسلامي ،ومقصد ايماني عملا بقوله الله تعالى " او لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا اشد منهم قوة واثاروا الأرض وعمروها ،جاءتهم رسلهم بالبينات ،فما كان الله ليظلمهم ،ولكن كانوا انفسهم يظلمون " (الروم الأية ٩) وهكذا فان التنقل والترحال بهدف العلم والمعرفة بتاريخ واثار الغير لمعرفة ما عندهم من تنمية وعمارة ، والوقوف على ما تركوه من فن وابداع وعمران ومقارنة ذلك ، بما وصل اليه الإنسان في هذا العصر الراهن ،والأمم الحاضرة ،والدول المتمدينة من مدنية وعلوم ، مع افتقاد الأولين الصناعات والوسائل التكنولوجيا السائدة الأن ،ما ينبء عن قوة في العزيمة ،وقدرة على الأبتكار والإبداع في ظل بداوة راسخة ،مقارنة بتراكم ضخم للخبرات والمعارف تزخر بها الأمم والدول المعاصرة ،فهذا

وغيره مما تشتمل عليه بعض معاني ودلالات الآية الكريمة .
ويتجلى تكامل الرؤية الإسلامية ،في فهم مكنون النفس البشرية والإستجابة الى ما يرتكز في طبعها ،وما يتغلغل في نسيجها ،من طلب الدنيا مقرونة بالدين ، وتحصيل المادة جنبا الى جنب مع الروحانيات ، فلا اختزال للمادة على حساب الروح ،ولا مخاصمة الدنيا للعيش في الآخرة والدليل قوله تعالى " وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة ،ولا تنس نصيبك من الدنيا ، واحسن كما احسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الأرض ،ان الله لا يحب المفسدين " (القصص الآية ٧٧ .

وهكذا يكون طلب حظوظ الدنيا في نطاق المشروعية الإسلامية مما لا باس به ، ومن العفو الذي اجازه المشرع الإسلامي .

بل ان النصوص قد دلت على اباحة النعمة ،وطلب المتعة الحلال ،كما ورد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم " نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس :الصحة والفراغ .

وفي الحديث الشريف " روحوا القلوب ساعة فساعة ،فان القلوب اذا كلت عميت والحديث الآخر " ان لبدنك عليك حق " فهذه النصوص وما على شاكلتها تؤصل المنظور الإسلامي الصحيح ،نحو التمتع بالمباحات ،والإنتفاع بالنعم والمخلوقات والأشياء ،وهو جانب تنموي واقتصادي، يسلكه الفرد لكسب معاشه ،والدولة لتحقيق التنمية الإقتصادية فان الله خلقها وسخرها للانسان ،وهيأ الإستفادة بها ، وذللها للافراد والمجتمعات لهذا القصد ، لقوله تعالى : " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا ،فامشوا في مناكبها وكلوا من

رزقه واليه النشور " الملك الاية ١٥ .

ومؤدى توجه هذه النصوص هو حق الفرد في التنقل والتجول من مكـــان الى اخر ،كحق شخصي لصيق بالشخصية لا ينفصل عنها ، فهو حق ديني انساني ،يكفل المجتمع والدولة الإسلامية والنظام الدولي الدفاع عنه وحمايته كحق من حقوق الانسان ويتأتى ذلك بتمكين السائح مع ممارسته وســـلوكه ،وفـــرض الجـــزاءات في حالـــه انتهاكـــه ومخالفاتـــه او الخـــروج عليـــه .

وهذا المنحى العلمي لحماية حق الفرد في التنقل والحركـــة في الشـــريعة ، لقضاء وقت الراحة والفراغ لم يتجسد على هذا النحو فينا ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقوله لكل شخص الحق في الراحة ،وفي اوقات الفراغ بالإضافة الى الإعتراف بالحق في التنمية كاحد حقوق التضـــامن الحديثـــة .

الفصل الثانى: اثر الارهاب على السياحة

هل استطاع الإرهاب أن يؤثر علي الإيرادات السياحية المصرية؟ وهل استطاعت مصر الخروج بقاطرة السياحة من الأزمات المتلاحقة بسبب الإرهاب كأحد معوقات التنمية السياحية في مصر؟.. سؤال رئيسي حاول بحث: «آثار الإرهاب علي اقتصاديات السياحة في مصر» للمستشار الدكتور محمد ياسر أبو الفتوح –مستشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء– الإجابة عنه مستعرضاً حادثي الأقصر وشرم الشيخ.

البحث أثار تساؤلات كثيرة أبرزها: هل سيبقي الإرهاب عائقاً أمام التنمية السياحية والتي تستهدف ١٠ ملايين سائح يزورون مصر بحلول عام ٢٠٠٧ أملاً في الوصول إلي نحو ١٥ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٠ لكي يقفز الدخل السياحي إلي ٣ مليارات دولار، بعد أن حقق في عام ٢٠٠٤ حوالي ٦.٦ مليار جنيه؟

وأكد أبو الفتوح أن العلاقة بين الإرهاب والسياحة علاقة عكسية، فصناعة السياحة تتأثر وبشكل كبير بالاستقرار الداخلي للدولة، فكلما زاد الاستقرار والأمان زادت التنمية السياحية وازدهرت، وكلما زاد الإرهاب تقلصت فرصة الدولة في التنمية السياحية.

وأشار أبو الفتوح إلي أنه خلال ٦ سنوات، وتحديداً في الفترة من ١٩٩٣ إلي ١٩٩٨ انخفض عدد الليالي السياحية في مصر بنحو ٢١ مليون ليلة، وتحققت

خسائر مالية فادحة قدرت بنحو ٣.٢ مليار دولار، نتيجة لأحداث الإرهاب المتفرقة خلال تلك الفترة.

ولفت أبو الفتوح النظر إلي أنه وفقاً لكتاب «أجندة الإرهاب» لمؤلفه «أبان جليدارد» الصادر في عام ١٩٩١، فإن عدد الهجمات الإرهابية في العالم في هذا العام بلغ ١٧١٣ حادثة، وكان الشرق الأوسط هو أقل المناطق تعرضاً للإرهاب وخصه منها ٢١٦ حادثة، في حين بلغ نصيب أوروبا من تلك الهجمات ٤٤٩ حادثة، وفي الأمريكتين ٤١٩، وفي آسيا ٣٥٤، وفي أفريقيا ٢٢٥، في حين كانت مصر أقل الدول تعرضاً للإرهاب، حيث بلغ عدد الحوادث الإرهابية فيها ١٢ حادثة عام ١٩٩١، بينما تعرضت تركيا لنحو ٨٠ حادثة.

وأوضح أبو الفتوح أن مصر شهدت في عام ١٩٩٤ نحو ٧٨ حادثة، مشيراً إلي أن تأثيرها كان كبيراً علي السياحة المصرية، في حين أن تأثيرها في الدول الأخري كان إما واهياً كما هو الحال بالنسبة لتركيا والمملكة المتحدة، وإما لا تأثير مطلقاً كما هو الحال في إسرائيل، التي زادت فيها السياحة في سنوات التسعينيات رغم ما يحدث بها.

وكشف أبو الفتوح أنه رغم ما صادف السياحة من بعض الأزمات الطارئة، فإنها في مجملها لم تؤثر تأثيراً بالغاً علي تطور مؤشرات نمو السياحة في مصر منذ عام ١٩٨٢ حتي سبتمبر ٢٠٠١ تاريخ وقوع الهجوم علي مركز التجارة العالمي والبنتاجون بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار إلي تطور عدد السائحين من مليون سائح عام ١٩٨٢ إلي ٥.٢ مليون سائح عام ١٩٩٣ إلي ما يزيد علي ٥.٥ مليون عام ٢٠٠٠ إلي ٣ ملايين سائح في النصف الأول من سنة ٢٠٠١، لافتاً إلي أن الطاقة الفندقية زادت من ٩.١٨ ألف غرفة عام ١٩٨٢ إلي قرابة ٥٨ ألفاً عام ١٩٩٣ حتي وصلت في نهاية يونيو ٢٠٠١ إلي ١١٧ ألف غرفة فندقية.

وأوضح أبو الفتوح أنه منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية والسياحة العالمية والمصرية تواجه أكبر وأخطر أزمة في تاريخها، لافتاً إلي أن ذلك أثر بالسلب علي قطاع السياحة في مصر، سواء من ناحية الحجوزات أو العاملين في قطاع السياحة.

وأشار أبو الفتوح إلي أن أرقام وزارة السياحة تشير إلي أن حجم السياحة الوافدة إلي مصر حقق أرقاماً مرتفعة بعد سنة واحدة من حادث الأقصر، حيث بلغ في عام ١٩٩٤ مليونين و٨٠٠ ألف سائح قضوا حوالي ٢٢ مليوناً و٤٠٠ ألف ليلة سياحية، لافتاً إلي أن الأرقام استمرت في تصاعدها حتي وصلت عام ١٩٩٥ إلي حوالي ٣ ملايين و٥٠٠ ألف سائح قضوا حوالي ٢٨ مليون ليلة سياحية بزيادة نسبتها ٣.٢٥% وهو رقم لم تشهده السياحة المصرية طوال تاريخها من قبل إلي أن وصلت في عام ١٩٩٦ إلي ٣.٩ ملايين سائح.

قدم ضياء رشوان ــ رئيس برنامج دراسة الحركات الإسلامية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ــ ورقة بحثية بعنوان: «التطور الفكري لجماعات التطرف والعنف حالة الجماعات الجهادية المصرية».

وأكد رشوان أن الجماعات تختلف في فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكري والسياسي والاجتماعي بقواعد الإسلام وأصوله. وأشار رشوان إلي أنه علي الرغم من وجود وأهمية الأساس الفكري لدي كل الحركات السياسية والاجتماعية الأخري فهو ذو مكانة خاصة بالنسبة للحركات الإسلامية، حيث يمثل بالنسبة للبعض نصا دينيا مقدسا يسعي لتطبيقه دون اجتهاد أو تعديل بينما هو بالنسبة للبعض الآخر مرجع رئيسي له الأولوية علي أي مراجع أخري قد تلجأ إليها، لافتا إلي أن التأثير الفكري يمتد إلي مختلف جوانب الحركات الإسلامية بدءاً من أسمائها ومرورا بمصطلحاتها ورموزها من الحركات السياسية والاجتماعية في علاقاتها بأسسها الفكرية.

وأكد رشوان ضرورة التمييز بين العنف الديني ــ الإسلامي وبين مفهوم الجهاد الذي توضح النظرة الأولية له أنه يحمل في معانيه التاريخية والنظرية في التراث الإسلامي محددات واضحة يصعب إخراجه من إطارها.

وقال: بحسب التفسيرات السائدة له في الفكر الإسلامي ينقسم الجهاد الموجه إلي من هم خارج الأمة بدوره إلي نوعين جهاد دفاعي وجهاد هجومي،

مشيرا إلي أن الأول فرض علي المسلمين للدفاع عن عقيدتهم وأرواحهم وأراضيهم وأعراضهم عند وقوع أي هجوم عليها من عدو غير مسلم قادم من خارج دار الإسلام في حين أن الجهاد الهجومي فرض علي الدولة الإسلامية لإدخال شعوب ومناطق جديدة غير مسلمة من دار الحرب إلي دار الإسلام.

وأضاف: في حالتي الجهاد الهجومي والدفاعي فإن ضوابط ممارسته تبدو واضحة جلية في تعاليم الإسلام من قرآن وسنة بما يحول بينه وبين أن يتحول إلي إرهاب أو عنف ديني ــ إسلامي يروع المدنيين وغير المقاتلين ويهدد حياتهم وأمنهم وأعراضهم وممتلكاتهم.

وحول دوافع وأسباب المراجعات يري رشوان أن العامل المحلي المصري الأول تمثل أساسا في نجاح مراجعات الجماعة الإسلامية بكل ما رافقها من كتابات وخطوات عملية من جانب الجماعة بعدم التورط في أي عمليات للعنف ومن جانب الدولة بالإفراج عن قيادات الجماعة وأعضائها، مشيراً إلي أن ذلك مثل دافعا كبيرا لقيادات جماعة الجهاد للبدء جديا في عملية المراجعات الخاصة بهم علي النحو الذي تجري عليه الآن والمتمثلة في مراجعات الدكتور سيد إمام مؤسس الجهاد وأمير التنظيم السابق.

وقال عصام الدكروني مدير شركة سياحة إن الوضع ما زال مبكرا قبل الحديث عن أية تأثيرات قد تطال الموسم السياحي هذا العام، مؤكدا انه لم يتلق أي إلغاءات لحجوزات الأفواج السياحية هذا الموسم حتى يوم أمس،

لكنه عاد وقال إن رحلات السفاري في الصحراء يمكن أن تتأثر على وجه الخصوص جراء هذا الحادث، مطالباً بمزيد من الحراسة الأمنية وتزويدها بأسلحة لحماية المجموعات السياحية. وقال شريف جمال مرافق أفواج سياحية بإحدى شركات السياحة التي تنظم رحلات السفاري بمنطقتي الوادي الجديد وأسوان إن الانطباع العام للعاملين في المهنة بتلك المنطقة عن حادث الاختطاف إنه فردي وغير منظم، وإنه لن يؤثر على موسم السياحة الذي ينتظره أبناء هذه المناطق بفارغ الصبر. وينفي جمال ما يشاع عن ضعف الإجراءات الأمنية هناك، مؤكدا وجود مرافق أمني من وزارة الداخلية بصحبة أي فوج سياحي يزور هذه المناطق. ويرجح في الوقت ذاته أنه ربما تكون المجموعة المختطفة قد ضلت طريقها إلى الأراضي السودانية إلى أن تم اختطافهم.

وقال أحد مسئولي السفاري في إحدى شركات السياحة العاملة بالمنطقة التي تم فيها اختطاف السائحين إن هذا الاختطاف من شأنه إحداث تأثير سلبي بالغ على سياحة السفاري بالمنطقة، خاصة شركة ايجبتوس التي تعرض صاحبها ومجموعته للاختطاف، حيث كانت الشركة تخطط للقيام بـــ٣٨ رحلة سفاري لهذا الموسم. مضيفاً أن حادثا مماثلا وقع العام الماضي لأربعة سياح تعمدوا تخطي الحدود المصرية من «وادي البلاص» المصرية، إلى داخل السودان حيث منطقة «كركور طلح المر»، لكن قطاع الطرق في تلك المرة اكتفوا بسرقة متعلقاتهم وما معهم من أطعمة ومياه وتركوهم.

وتوقع المصدر أن تقوم السلطات المصرية بإلغاء برنامج هذه الرحلة هذا العام بسبب المخاطر المتعلقة بها، قبل أن تقوم بتفعيل منظومة أمنية لردع تلك العصابات وقطاع الطرق من الاستمرار في مهاجمة السياح مما ينذر بكارثة اقتصادية، حيث يعمل معظم شباب محافظة الوادي الجديد في مجال سياحة السفاري. تنتشر رحلات السفاري في هذه المنطقة حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم برنامج للرحلة لا يقل عن ١٠ أيام ولا يزيد عن ١٧ يوماً، يبدأ من منطقة الواحات الخارجة إلى منطقة أبو بلاص جنوب مصر ثم شمالا عبر وادي حمرة، ومرورا ببحر الرمال العظيم وانتهاءً بواحة سيوه شمال غربي مصر.

ووفقا لوزارة الاستثمار، فإن دخل السياحة في مصر يساهم، بشكل مباشر وغير مباشر، في الناتج الإجمالي القومي بنسبة ١١.٣%. في حين تساهم السياحة في التوظيف بنسبة ١٢.٦% من قوة العمل المصرية، وتعد المساهم الأول في الاقتصاد المصري حيث تساهم بنسبة ٢٢.١% من العملة الصعبة.

وتأتي حوادث الاختطاف وسط مؤشرات سياحية واعدة، حيث بلغ نصيب مصر من إجمالي نمو حركة السياحة العالمية عام ٢٠٠٧ ما نسبته ٣.٥%، وتحظى السياحة المصرية بنسبة ٢٣% من حجم السياحة في منطقة الشرق الأوسط، و١.٢ من حجم السياحة العالمية، و١% من إجمالي إيرادات السياحة العالمية، كما وفرت المنظومة السياحية المصرية العام الماضي الخدمات لنحو ١١ مليون سائح قضوا حوالي ١١٢ مليون ليلة سياحية، مما جعل مصر

تحتل المركز الأول بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلغت الإيرادات السياحية عام ٢٠٠٧ حوالي ٧.٦ مليار دولار، بزيادة قدرها ٨٠٠ مليون دولار عن العام السابق ٢٠٠٦، وبنسبة زيادة ١١.٧% كما حققت السياحة المصرية خلال عام ٢٠٠٧ زيادة في توافد السائحين بنسبة ١٣.٦%، حيث توافد على مصر ٩.٨ مليون سائح، مقارنة بزيارة ٨.٧ مليون سائح في عام ٢٠٠٦.

وتستهدف وزارة السياحة تحقيق عدة مؤشرات بحلول عام ٢٠١١ تتمثل في اجتذاب ١٤ مليون سائح وتحقيق ١٤٠ مليون ليلة سياحية وتجهيز ٢٤٠ ألف غرفة فندقية وتحقيق ١٢ مليار دولار كإيرادات سياحية، وتوفير ١.٢ مليون فرصة عمل

كتبت داليا عثمان فى ٢٤-٩-٢٠٠٨

القاهرة: «الشرق الاوسط»

الفصل الثالث : اقتراحات لتامين السياحة

بدا أن هناك قاسما مشتركا بين الحوادث الإرهابية التى وقعت خلال الـ ١٢ عاما الأخيرة (١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩) حيث لوحظ فيها شيئان :الأول أنها تسببت فى قتل العشرات، والثانى أنها حدثت فى مناطق سياحية، وهو الأهم ليثير تساؤلا ملحا كيف يتم تأمين المنشآت السياحية ومن المسئول عن هذا التأمين؟

أشار اللواء فاروق المقرحى وكيل لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس الشعب سابقًا، إلى أن تأمين المنشآت السياحية – وكما كشف تفجير المشهد الحسينى مؤخراً – أمر مُعقد لأنه يحتاج إلى مواصفات مُحددة لا يسهل توافرها، وهما العنصر الإلكترونى والعنصر البشرى، ويجب أن يكون سريا، ولديه خلفية ثقافية ووعيا ودراية بالمنطقة السياحية التى يقوم بتأمينها، وذلك لأن السائح لا يحب أن يرى رجل الأمن بملابسه الرسمية لما يسبب له نوعا ما من القلق، وهذان العنصران يتم التنسيق بينهما لتأمين المزارات والأماكن السياحية بشكل كامل.

ويضيف المقرحى أن الأمن سلعة غالية التكاليف، وتحتاج إلى ميزانيات كبيرة لكى نحصل عليها بصورة جيدة، فتوفير أجهزة التصوير الحساسة للرؤية الليلية وكاميرات المراقبة وتدريب أفراد الشرطة تدريبا جيدا، كل ذلك يتطلب نفقات باهظة، ويضيف منطقة الحسين وما يحيط بها من أماكن سياحية ودينية يتوفر لها كل تلك الإمكانيات، ولكن بسبب طبيعة المكان الحيوية باستمرار، فمن الصعب تأمينها بصورة جيدة، ولذلك يجب توعية المواطنين المتواجدين هناك كأصحاب البزارات والمطاعم والعاملين فيها فى إرشاد الشرطة ومساعدتها.

اللواء عادل عبد العليم الخبير الأمنى بمكافحة الإرهاب، يوضح خطة الداخلية فى تأمين المواقع السياحية عن طريق عدة محاور، أولها نظام التفويج، وهو قيام مكاتب وإدارات شرطة السياحة التى تغطى جميع مناطق الجمهورية بتأمين الفوج السياحى لحظة دخوله المطار حتى مغادرته البلاد، ويأتى تأمين الفنادق عن طريق وحدة تابعة لوزارة الداخلية، ووحدات أمن تتبع شركات أمن خاصة تشرف عليها وزارة الداخلية.

ويقول عبد العليم إن الحراسة على المنشآت السياحية تختلف حسب أهميتها كمنطقة الأهرامات والمتاحف والمزارات السياحية الشعبية والدينية كمنطقة الأزهر والحسين، فكل هذه الأماكن لها وحدات تأمين كاملة تتبع شرطة السياحة والمباحث، وينقسم عملها إلى وحدتين وحدة ثابتة وأخرى متحركة

والتى تعرف بوحدة" الطوف"، والتى تتكون من مجموعة من الأفراد مسلحين تسليحا كاملا ويتم التنسيق والربط بينهم، وذلك بمشاركة مديرية الأمن مع شرطة السياحة.

ويوضح اللواء عبد العليم أن هناك وحدة بالإدارة العامة لشرطة السياحة مسئولة عن الأفواج السياحية من لحظة دخولها البلاد حتى المغادرة، وأن مهمة تلك الإدارة تلقى أى بلاغات تحدث لأى سائح حال تعرضه لأى مكروه.

ويشير عبد العليم إلى أنه حال وقوع عملية إرهابية كالتى حدثت فى منطقة الحسين ، تقوم وزارة الداخلية برفع حالة الاستعداد القصوى إلى الدرجة "ج"، وتقوم بتأمين كل الطرق المؤدية إلى تلك المنطقة فيما يعرف بالتأمين المرورى بجانب التأمين السياسى، والذى يكون بالتنسيق مع مديرية الأمن وإدارة مكافحة الإرهاب وشرطة السياحة وإدارة المرور .

ورجح أن يكون السبب فى الاختراق الأمنى الذى حدث فى منطقة الحسين ناتج لعدة أسباب، أولها أن توقيت العملية الإرهابية كان متزامنا مع تسلم وتسليم الورديات الأمنية، أو بسبب تراخى قوات الدفاع المدنى والتى من المفترض أن تكون متواجدة فى تلك المنطقة باستمرار، وذلك لوجود المشهد الحسينى والذى يتم تأمينه كمزار دينى شيعى.

ويؤكد عبد العليم أن وزير الداخلية عقب قيام تلك العمليات يجرى تحقيقات كاملة وفورية مع القيادات الأمنية المسئولة، ويتم إحالتهم إلى التحقيقات حتى لا تتكرر مرة أخرى.

يقول العميد محمود قطرى الخبير الأمنى أنه توجد معايير فى وضع الخطط الأمنية، ولكنها فى مصر مازالت متأخرة للغاية، ففى البداية يتم رفع المكان كروكيا ووضع الأماكن التى يجب تأمينها ووضع الخدمات الأمنية بجوارها، وبجانب ذلك يتم وضع خدمات أمنية متحركة، وأخرى ثابتة تكون سرية من مخبرين وضباط، يربط كل ذلك مع غرفة عمليات لتأمين الخطة الأمنية ويتم عمل بلاغات وهمية والتفتيش عليها للتأكد من عملها بصورة جيدة.

ويرى قطرى، أن تأمين المنشآت السياحية فى مصر حتى الآن يعانى من الكثير من التقصير، ولا توجد كاميرات مراقبة تغطى الوحدة السياحية بشكل كامل، ويضيف قطرى أن الخطة التى تعمل بها وزارة الداخلية لا يحدث بها أى تغيير، فكل مرة تحدث تلك التفجيرات ثم تقوم بنفس الخطة وتضرب مرة أخرى، ويقول أن ما حدث فى الحسين هو تخلف أمنى فى الفلسفة والتخطيط ومتابعة العملية الأمنية، فلا ضباط أو أمناء شرطة أو المجندين يقومون بواجبهم على أكمل وجه، ويضيف أنه لو لم يكن هناك وسائل تكنولوجية متقدمة كالموجودة حاليا ولكن توجد إرادة حقيقية من قيادات الداخلية وضباطها لما حدثت تلك الأحداث.